2005 05 04 - 0002 - 2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر رقم ٢٩/أد

بيروت في ٢٠٠٥/٥/٤

في هذه اللحظات الهامة من تاريخ الوطن، وفي اثر مبادرة نقابة المحامين في بيروت مشكورة إلى نشر مسودة تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين، ومع الترحيب بنشر المسودة أخيرا بعد سنوات من طول العناء، يهمنا إعلان مدى خيبتنا ازاءه، للأسباب الآتية:

أولا أن يتم نشر المسودة بمعزل عن مجلس الوزراء صاحب المبادرة في تشكيل اللجنة وأن يلزم المجلس المذكور الصمت الكامل بعد اسبوع من النشر كأنما أمر المفقودين وذويهم –وكلهم مواطنون- لا يعنيه.

ثانيا أن يتناول التقرير المفقودين ممن يرجح تواجدهم في سوريا وإسرائيل فقط، فيما يستمر مسلسل التعتيم "القاتل" ضد سائر المخطوفين والمفقودين في لبنان. مما يعبر أيضا وأيضا عن تصميم المسؤولين على تحميل الآخرين مسؤولية الحرب دون أي مراجعة ذاتية.

ثالثا أن يعمد التقرير الى فرز المفقودين بين من يحتمل أن يكون حيا" (وهم المذكورة أسماؤهم في المسودة) والآخرين (وهم المنسيون)، كل ذلك دون أي تعليل من أي نوع كان، لا إيجابا" ولا سلبا". مما يؤشر هنا أيضا على مدى الاستخفاف بحياة الناس ومشاعرهم وكراماتهم.

رابعا أن يضع التقرير أساليب غير متساوية للتعامل مع ملفات المفقودين المرجح بقاؤهم على قيد الحياة بحيث يوصي بإحالة ملفات المفقودين في إسرائيل إلى الصليب الأحمر الدولي لاجراء ما يلزم، فيما يوصي، فيما يتصل بالمفقودين المرجح وجودهم في سوريا، فقط بالاستفسار عنهم لدى السلطات السورية!!.

خامسا نسجل أمام الرأي العام اللبناني مؤشرا" جديدا" آخر على كيفية التعامل مع قضية المفقودين، فمن ١٧٠٠٠ مفقودا" انخفض عددهم إلى ٢٠٤٦ حسب تقرير الهيئة الرسمية الأولى، إلى ما يناهز الـ ٧٠٠ في مقدمة مسودة التقرير، ليصل إلى ١٦٣ فقط في اللوائح المرفقة بها! فيما أن الظهور الاعلامي مؤخرا لذوي المفقودين في سوريا أظهر عددا كبيرا من ذوي المفقودين المنسيين مما يبين بجلاء كلي أن مرد انحسار الأرقام هو أولا سياسة التعتيم المتمادية منذ عقود.

وأخيرا، واذ نعلن مجددا" تضامننا الكامل مع ذوي المفقودين في سوريا وضرورة الكشف عن مصائرهم، نناشد الرأي العام التضامن مع ذوي المفقودين كافة وتحديدا مع حقهم بالمعرفة. فالمفقود مفقود لا مكان له حتى يعود أو يعرف مصيره ووجع الفقد هو نفسه في قلب كل الذين ينتظرون.